Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 3, 2025, 6800

Deanship of Scientific Research

The British government attitude on the Iraqi – Kuwaiti crisis between (1961-1963) "Documentary study"

Iyad Mohammed Salem**, Ibrahim Faour A l-Shraah

Department of History, School of Arts, The University of Jordan, Amman, Jordan.

Received: 22/2/2024
Revised: 31/1/2024
Accepted: 10/3/2024
Published online: 2/2/2025

* *Corresponding author:*
eyadsalem09@yahoo.com

Citation: Salem , I. M.., & Al-Shraah, I. F.. (2025). The British government attitude on the Iraqi – Kuwaiti crisis between (1961-1963) "Documentary study". *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(3), 6800.
https://doi.org/10.35516/hum.v52i3.6800

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The research aims to illustrate Britain's official stance on the Iraqi-Kuwaiti crisis between 1961-1963, which erupted when the Iraqi Prime Minister "Abd Al-Karim Qasim" announced during a abrupt press conference his intention to incorporate Kuwait into Iraq and issued a republican decree appointing Kuwait's governor "Abd Al-Salem Alsabbah" as Qaim Maqam of Kuwait, under the authority of the Basra governorate,This demand came a few days after Kuwait declared independence from Britain on June 19, 1961.

Methods: The methodology relied on a descriptive analytical historical research approach, which involves tracing historical facts by collecting historical material and seeking it from its primary resources, which are: a variety of unpublished and published documents from the British Foreign Office (F.O) and the U.S. Department of State (F.R.U.S); in addition to files from the Central Intelligence Agency (C.I.A).

Results:. It was found that Britain played a significant, essential, and critical role at both the military and political levels in preventing Iraq from carrying out its threats towards Kuwait, which leads to a easing the crisis.

Conclusions:The British government was concerned with the crisis that erupted between Iraq and Kuwait in the summer of June 1961. This British intervention protected Kuwait from Iraqi threats, and reducing the intensity of Iraqi statements regarding colonising Kuwait and annexing it forcefully.

Keywords: Iraqi – Kuwaiti crisis, Abdul Karim Qasim, Iraq, independence of Kuwait, Abdullah Al-Salem Al-Sabah, Britain, the British government.

موقف الحكومة البريطانيّة من الأزمة العر اقية – الكويتية بين عامي (1961- 1963م) "دراسة وثائقية"

أياد محمد سالم*، إبراهيم فاعور الشرعة

قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ملخّص

الأهداف: يهدف البحث إلى بيان موقف بريطانيا الرسمي من الأزمة العراقية – الكويتية بين عامي (1961- 1963م)، التي اندلعت نتيجة مطالبة رئيس الوزراء العراقي -آنذاك- عبد الكريم قاسم خلال مؤتمر صحفي مفاجئ نيته ضم الكويت إلى العراق، وإصداره مرسوما جمهوريا قضى بتعيين حاكم الكويت عبد الله السالم الصباح قائمقام على الكويت، على أن يكون تابعاً لمحافظ البصرة، وجاءت هذه المطالبة بعد بضعة أيام من إعلان استقلال الكويت عن بريطانيا في 19 حزيران عام 1961م.

المنهجية: اعتمد البحث على منهج البحث التاريخي الوصفي التحليلي الذي يقوم على تتبع الحقائق التاريخية من خلال جمع المادة التاريخية، واستسقائها من مصادرها الأولية وهي: مجموعة متنوعة من وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O) غير المنشورة والمنشورة، ووثائق وزارة الخارجية الأمريكية (F.R.U.S)؛ بالإضافة إلى ملفات وكالة المخابرات المركزية (C.I.A).

النتائج: وقد تبين أن بريطانيا لعبت دورا مهما وجوهريا وحاسما على المستويين العسكري والسياسي في منع العراق من تنفيذ تهديداته تجاه الكويت، مما أدى إلى تراجع حدة الأزمة.

الخلاصة: اهتمت الحكومة البريطانية بمجريات الأزمة التي اندلعت بين العراق والكويت في صيف حزيران عام 1961م، وقد أدى هذا التدخل البريطاني إلى حماية الكويت من التهديدات العراقية، وتراجع حدة التصريحات العراقية حول ضم الكويت بالقوة.

الكلمات الدالة: الأزمة العراقية – الكويتية، عبد الكريم قاسم، العراق، استقلال الكويت، عبد الله السالم الصباح، بريطانيا، الحكومة البريطانيّة.

مقدمة

شكلت الحدود بين العراق والكويت جوهر الأزمات التي اندلعت تاريخيا بين البلدين، فقد شهدت العلاقة بين الجارتين وعلى مرّ سبعة عقود عدة أزمات بشأن الحدود، ويرجع السبب في ذلك إلى تعقيدات العلاقة الجيوسياسية (الموقع الجغرافي والسياسي) بين البلدين؛ بالإضافة إلى العامل الاقتصادي؛ إذ سعى العراق ولأكثر من مرة لمحاولة ضم الكويت إلى أراضيه، مدفوعا بالبحث الدائم عن منفد مائي على الخليج العربي لتصدير النفط؛ حيث طالب العراق مرات عديدة وفي العهدين الملكي والجمهوري - على حد سواء - بضم الأراضي الكويتية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أراضيه، مقدما ومسوقاً ما يعتبرها حججا وأدلة تاريخية تؤيد مطالبه بضم الكويت.

وتعتبر الأزمة العراقية – الكويتية والتي اندلعت بين البلدين في حزيران عام 1961م منعطفا حرجاً في العلاقات العراقية - الكويتية من جهة، وبين العلاقات العربية - العربية من جهة أخرى، ومظهراً من مظاهر الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، والمعسكر الاشتراكي الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي؛ إذ استغل رئيس الوزراء العراقي- آنذاك - اللواء عبد الكريم قاسم الأخبار التي تحدثت عن منح بريطانيا الاستقلال للكويت، وأعلن في مؤتمره الصحفي الشهير المنعقد في وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 25 حزيران عام 1961م، عن نيته ضم الكويت إلى العراق بصفتها أراضٍ عراقية تابعة لمحافظة البصرة.

هدف الدراسة

بيان طبيعة موقف بريطانيا الرسمي من الأزمة العراقية – الكويتية، على الصعيدين العسكري والسياسي، بسبب تخوف الحكومة البريطانية من تأثير الأزمة على مصالحها النفطية والاستراتيجية في الكويت بشكل خاص وفي منطقة الخليج العربي بشكل عام، كما سعت الدراسة إلى بيان الإجراءات التي قامت بها حكومة بريطانيا على المستويين العسكري والسياسي حيال المطالبات العراقية بضم الكويت، وبيان مدى تأثير هذه الإجراءات على مجريات الأزمة.

أهمية الدراسة

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تتبعت الموقف البريطانيّ من الأزمة العراقية - الكويتية عام 1961م، حيث لعبت حكومة بريطانيا دورا مهما في منع تطور الأزمة بين العراق والكويت، من خلال الاستجابة لمطلب حاكم الكويت بإرسال قوات عسكرية إلى بلاده، فكانت أول دولة غربية تتفاعل مع الأزمة، كما اعتبر موقف الحكومة البريطانية من الازمة من مظاهر الحرب الباردة بين المعسكرين: الغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها على توظيف منهج البحث التاريخي الوصفي التحليلي الذي يقوم على تتبع الحقائق التاريخية من خلال جمع المادة التاريخية، واستسقائها من مصادرها الأولية وهي: مجموعة متنوعة من الوثائق التاريخية غير المنشورة، والمنشورة، العربية منها والأجنبية، ومجموعة من الصحف العربية والأجنبية، والمذكرات، ومن ثم إعادة توليف هذه المعلومات، وصياغتها، وتحليلها وفق أسس المنهج التاريخي.

أما عن أبرز المصادر التي اعتمدت عليها هذه الدراسة فهي:

1. **الوثائق البريطانية وتشمل:**

1.1 وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office) غير المنشورة والمنشورة، وسيشار لها لاحقا (F.O).

1.2 الوثائق المنشورة في مجلد The Iraq- Kuwait Dispute وسيشار لها لاحقا (I.K.D).

2. **الوثائق الأمريكية وتشمل:**

2.1 وثائق وزارة الخارجية الأمريكية:(The Foreign Relations of the United States)، وسيشار لها لاحقا باختصار (F.R.U.S).

2.2 ملفات وكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency)، وسيشار لها لاحقا باختصار (C.I.A).

3. **وثائق هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن**، ولا سيما محاضر جلسات مجلس الأمن الدولي في الفترة ما بين 2- 7 تموز عام 1961.

تمهيد

تبادل حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح [1]؛ والمقيم السياسي البريطاني في الكويت وليم لوس (William Luce)، في 19 حزيران عام

[1] **عبد الله السالم الصباح (1895- 1965)**: حاكم الكويت الحادي عشر، تولى الحكم بعد وفاة ابن عمه الشيخ أحمد الجابر الصباح، وتسلم مقاليد الحكم رسميًا بتاريخ 25 شباط 1950، وحصلت الكويت في عهده على استقلالها عن بريطانيا بعد توقيع معاهدة صداقة بين الحكومتين في 19 حزيران 1961، وتوفي في 24 تشرين الثاني عام 1965.

1961م عدّةَ رسائل[2] تضمّنت رسم العلاقة الجديدة بين بريطانيا والكويت (F.O, 371/148948, 26 Sep 1961)· ووقعت اتفاقية جديدة حلت محلّ الاتفاقية السابقة بين البلدين (صحيفة الأهرام بتاريخ 20 حزيران 1961، 1)، والتي وقعها الشيخ مبارك الصباح[3] مع المقيم السياسي البريطاني في الكويت مالكولم جون ميد (Malcolm John Meade) في 23 كانون الثاني عام1899 (F.R.U.S, No. (75), 30 June 1961).

وقد نصّت الاتفاقية الجديدة على البنود الآتية (الجريدة الرسمية لحكومة الكويت بتاريخ 19 حزيران 1961، 1):

1. تلغى اتفاقية عام 1899م؛ لكونها تتنافى مع سيادة، واستقلال الكويت.
2. تستمر العلاقات بين البلدين مُسيّرة بروح الصداقة الوثيقة.
3. عندما يكون ذلك مناسباً، فإنّ الحكومتين ستتشاوران مع بعضهما في الأمور التي تهمّ الطرفين.
4. لا شيء في هذه النتائج سيؤثر على استعداد حكومة صاحبة الجلالة في مساعدة حكومة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة.

وعلى أثر إعلان استقلال الكويت، وإنهاء المعاهدة مع بريطانيا أرسل رئيس الوزراء العراقي اللواء عبد الكريم قاسم[4] في 20 حزيران عام 1961م (بشارة، 2019، 4) برقيةً إلى حاكم الكويت الشيخ عبد الله الصباح، أعرب فيها قاسم عن سروره بإلغاء الاتفاقية مع بريطانيا، واصفا هذه الاتفاقية "**بالمزورة، وغير الشرعية، والتي عقدها البريطانيون مع قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة الشيخ مبارك الصباح، دون علم إخوته في الكويت، ودون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك**"(F.O, 371/ 156833, 21 June 1961).

ومن الملاحظ أنّ برقية رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم إلى حاكم الكويت قد أشارت صراحة إلى أنّ العراق "**ينظر للكويت بأنها جزءٌ من أراضيه، اقتطعتها بريطانيا بالاتفاق مع الشيخ مبارك الصباح، وأنها تتبع بالأصل محافظة البصرة**"، وممّا زاد من قلق السلطات الكويتية خلوُّ البرقية من أيّ إشارة إلى استقلال الكويت، ممّا أثار الشكوك حول نواياه تجاه الكويت (F.R.U.S, No. (75) , 30 June 1961).

تكشفت النوايا العراقية عندما عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحافيا في 25 حزيران من العام نفسه في مقر وزارة الدفاع، وبحضور ممثلين عن وسائل الإعلام العربية والدولية، هاجم فيه العلاقة التي تجمع بين الكويت وبريطانيا، وقد وصف عبد الكريم قاسم الاتفاقية الموقعة سابقا بين الحكومة البريطانيّة وبين حاكم الكويت مبارك الصباح عام (1899) بأنّها مزيفة ومريبة (صحيفة الأهرام بتاريخ 26 حزيران 1961، 1)، متّهماً حاكم الكويت - آنذاك - مبارك الصباح بأنّه تلقّى رشوة من المعتمد البريطاني في بوشهر (الحمداني، 2018، 195) بلغت (15000) روبية مقابل توقيعه لهذه الاتفاقية (صحيفة المواطن بتاريخ 26 حزيران 1961، 1).

وقد ادعى عبد الكريم قاسم في حديثه عن الكويت أنّها بالأصل جزء من العراق، وسُلبت منه بشكل غير قانوني في أواخر العهد العثماني، وأنّه مصمم على إعادتها للعراق (F.O, 371/ 156846, No. (655), 25 June 1961)، كما دعا إلى ما وصفه "**تحرير شعب الكويت الذي يعاني من فئة تحكمه، وتتلاعب بمقدراته، وتنهب ثرواته**"(العازمي، د.ت، 1481)، وأعلن عن عزمه "**تحرير الأجزاء المسلوبة من أرض العراق**"، مؤكدا أنّه سيصدر مرسوما جمهوريا يقضي بتعيين حاكم الكويت عبدالله الصباح بمنصب قائمقام على الكويت (Bismarck, 2009,80)، على أن يكون تابعا إداريا لمحافظة البصرة العراقية(C.I.A, Aug 1975, 2) ، محذرا حاكم الكويت مما وصفه بالتعسف بحق الشعب الكويتي(صحيفة الأهرام بتاريخ 26 حزيران 1961، 1)، ومن عدم الامتثال لأوامره، وإلا اعتبره متمردا (صحيفة الوحدة بتاريخ 26 حزيران 1961، 1)، كما أعلن قاسم إلغاء العمل بالجوازات بين العراق والكويت باعتبارهما دولة واحدة (صحيفة المواطن بتاريخ 26 حزيران 1961، 1)؛ بالإضافة إلى رفع القيود المفروضة على التنقل بين البلدين (صحيفة المنار بتاريخ 27 حزيران 1961، 1).

وقدّم عبد الكريم قاسم في حديثه ما اعتبرها أنّها "**أدلة تاريخية تثبت تبعية الكويت للبصرة العثمانية**"، ومنها أنّ قافلة لشيخ البحرين قد تعرضت لهجوم من قبائل مرة التي تقطن في الكويت، فاحتجّ شيخ البحرين لدى بريطانيا التي ردّت بدورها "**بأنّ الهجوم وقع في أراضٍ عثمانية تتبع ولاية البصرة**"؛ مما دفع شيخ البحرين لتقديم شكوى لدى السلطان العثماني الذي دفع تعويضات قيمتها (20000) روبية، مضيفا أنّ حاكم الكويت نفسه في عام 1901م (أي بعد عامين من توقيع المعاهدة مع بريطانيا) قد استقبل والي البصرة محسن باشا، وأكّد له أنّ الكويت مرتبطة بولاية البصرة (صحيفة المواطن بتاريخ 26 حزيران 1961، 1).

---

[2] انظر البرقيات المتبادلة بين حاكم الكويت عبد الله السالم الصباح والمقيم السياسي وليم لوس بتاريخ 19 حزيران 1961، **مضابط الاجتماع العادي وغير العادي الخامس والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية**، الأمانة العامة، القاهرة، 1961، ص 37-39.

[3] **مبارك الصباح (1853- 1915)**: حاكم الكويت السابع والمؤسس الحقيقي لها، تولى الحكم في 17 أيار 1896، حتى وفاته عام 1915، ازدهرت الكويت في عهده تجاريًا، وأولى المستشفيات الطبية، جميع حكام الكويت من بعده هم من ذريته حصرا بأبنائه وأبناء أبنائه، وآل الحكم اليه عام 1896.

[4] **عبد الكريم قاسم (1914- 1963)**: عسكري عراقي ولد في بغداد عام 1914، شارك في حرب فلسطين عام 1948، نجح بقيادة الانقلاب الذي وقع في العراق في 14 تموز عام 1958م والذي أطاح من خلاله بالحكم الملكي في العراق، واستمر في منصب رئيس الوزراء والقائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع، شهد حكمه عدة أزمات كان أهمها أزمة الكويت، وثورة الأكراد في العام نفسه، وبقي في منصبه حتى مقتله في انقلاب 8 شباط عام 1963م.

وفي تصعيد جديد للأزمة استدعت وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 26 حزيران ممثلي البعثات الدبلوماسية لديها، وقد قامت الحكومة العراقية بتعميم ما جاء في المؤتمر على سفراء الدول العربية والأجنبية (F.R.U.S, No. (75), 30 June 1961)، وسلّمت لهم مذكرة رسمية مطولة نصّت على مطالبة العراق بضم الكويت، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من جمهورية العراق (F.R.U.S, No. (66), 26 June 1961)، كما وزعت من خلال سفارتها في القاهرة مذكرات رسمية على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أكدت فيها أنّ الاتفاقية التي أبرمتها بريطانيا مع حكومة الكويت غير شرعية، ولا تستند إلى أسس سليمة، وأنّ بريطانيا منحت الاستقلال الشكلي للكويت من أجل فصلها عن العراق (الزبيدي، 1981، 302)، كما أكدت فيه على تبعية الكويت للعراق، وأنّ العراق سيعمل جاهدا من أجل استرجاعها، وقد حذّر البيان من خطورة الاستعمار، ونواياه تجاه البلاد العربية (الجعافرة، 2013، 144).

وألقت الأزمة التي اندلعت بين العراق والكويت في صيف عام 1961م بظلالها على الدول العربية، كما ألقت بظلالها أيضا على المجتمع الدولي، ولم تقتصر ردود الفعل على الدول العربية المحيطة؛ إذ نالت الأزمة اهتماماً بالغاً من قبل الدول العظمى، فجاءت ردود الفعل من هذه الدول مثل بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي، والتي عُدّ تدخلها المباشر في مجريات الأزمة أحد مظاهر الحرب الباردة بين المعسكرين الغربيّ بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقيّ بزعامة الاتحاد السوفييتي؛ بالإضافة إلى سعي كلّ دولة من هذه الدول من خلال موقفها للحفاظ على مصالحها النفطية، والاستراتيجية في منطقة الخليج العربيّ، والتي تعدّ من أهم المناطق في العالم من حيث تراكم الثروات، علاوة على الأهمية الجغرافية للمنطقة، وطرق المواصلات البحرية والموانئ، وعليه ستبحث هذه الدراسة **الموقف البريطاني الرسمي** من الأزمة العراقية – الكويتية، ومدى تأثير موقفها العسكري والسياسي على مجريات الأزمة.

أولاً: الموقف البريطانّي العسكري.

بدأ تفاعل بريطانيا مع الأزمة بين العراق والكويت مبكراً، وأخذت بريطانيا التهديدات العراقية تجاه الكويت على محمل الجدّ؛ إذ اجتمع حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح مع المقيم السياسي البريطاني في الكويت _ آنذاك- (جون ريتشموند) في 26 حزيران عام1961م؛ للتباحث في تصريحات رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم التي أدلى بها في 25 حزيران(I.K.D, No. (271) 26 June 1961, 529)، وفي الاجتماع المنعقد قدّم حاكم الكويت طلبا رسميا للحكومة البريطانيّة لحماية الكويت، وذلك بناء على ما ورد في البند الرابع من اتفاقية 19 حزيران عام 1961(The Illustrated London news magazine, 8 July 196,45) والموقعة بين الطرفين، وجاء في رسالة حاكم الكويت عبدالله السالم الصباح للقنصل البريطاني: "**أنّه وبناء على التحركات العسكرية التي تتخذ من قبل الحكومة العر اقية تجاه الحدود الكويتية، والتي تهدد الأمن الكويتي، قررت التقدم بطلب إلى صاحبة الجلالة من أجل مساعدتنا عسكرياً**"(Shwadran,1962,10) وعليه رفع المقيم السياسي البريطاني (ريتشموند) الطلب الكويتي المتضمن طلب المساعدة البريطانيّة لوزير خارجية بريطانيا اللورد أليك هيوم (Alec Douglas-Home) في لندن (صحيفة الأهرام بتاريخ 27 تموز 1961، 1)، واتفق الطرفان على أن يبقى الطلب الكويتي طيّ الكتمان بينهما (F.O, 371/ 156874, 30 June 1961)، وقام وزير الخارجية (هيوم) بدوره برفع الطلب إلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان (Harold Macmillan) (الجريدة الرسمية لحكومة الكويت بتاريخ 19 حزيران 1961، 181).

تسارعت وتيرة ردود الفعل البريطانية مع الأزمة، ونقل السفير البريطاني في بغداد (هيمفري تريفليان) إلى وزارة الخارجية البريطانية برقية في 26 حزيران من العام نفسه، تفيد بأنّ هناك شائعات عن حشود عسكرية عراقية في مدينة البصرة على بعد (40) ميلا من حدود الكويت (العتيبي، 2008، 22)، كما أرسل برقية ثانية في 28 حزيران حذّر فيها من إمكانية قيام عبدالكريم قاسم بشنّ هجوم عسكري على الكويت تزامنا مع الذكرى الثالثة لانقلاب 14 تموز عام 1958 (Bismarck, 2009, 80)، كما أكّد (تريفليان) ورود أنباء للسفارة البريطانية في بغداد حول تحرك لواء المدفعية العراقي الأول تجاه البصرة، ونصح حكومة بلاده بأن تكون مستعدة لحماية الكويت (العتيبي، 2008، 22)، ولكن السفير لم يكتم تخوّفه في الوقت نفسه من أنّ "**أي تدخل عسكري بريطاني مبكر قد يعزز موقف اللواء عبد الكريم قاسم، ويكسبه تعاطفا في العالم العربي**"(I.K.D, No. (273), 26 June 1961,.531).

وأخذت وزارة الخارجية البريطانية تحذير سفيرها في بغداد على محمل الجدّ، في ما يتعلق بقرب الهجوم العراقي ضد الكويت، ويتضح ذلك من البرقية السرّيّة التي تسلمتها السفارة البريطانيّة في الكويت من وزارة الخارجية بتاريخ 27 حزيران، فقد طُلبت وزارة الخارجية من السفير البريطاني نقل رسالة طمأنينة إلى حاكم الكويت عبدالله السالم الصباح، مفادها أنّ بريطانيا ملتزمة بتنفيذ التزاماتها التي وردت في اتفاقية (19 حزيران)، كما طلبت الخارجية البريطانيّة إبلاغ حاكم الكويت أن تبقى الرسائل المتبادلة طيّ الكتمان؛ حتى لا يتّخذ عبد الكريم قاسم منها ذريعة في تقوية موقفه أمام الرأي العام، معربة عن أملها في تفادي التهديد العراقي بالطرائق الدبلوماسية (I.K.D, No. (378), 27 June 1961,35). كما طلبت وزارة الخارجية البريطانية من سفيرها في الكويت تزويدها باستمرار بكلّ البيانات الصادرة عن السلطات الكويتية (F.O 1097/61, No. (409), 29 June 1961) وفي الوقت نفسه أرسلت بريطانيا تحذيرا لحكومة العراق بأنها ملتزمة بالدفاع عن الكويت في حال طُلب منها ذلك (C.I.A, 30 June 1961,1).

وبناء على ما سبق، فقد صرح إدوارد هيث(Edward Heath) نائب وزير الخارجية البريطاني في 29 حزيران أمام مجلس العموم البريطاني عن رفض بريطانيا لتصريحات رئيس الوزراء العراقي عبدالكريم قاسم حول ضمّ الكويت، وأكّد المعلومات التي تحدثت عن إجراء حاكم الكويت مشاورات مع الحكومة البريطانية حول التزام بريطانيا بحماية الكويت عسكريا (صحيفة الأهرام، بتاريخ 30 حزيران 1961، 1)، كما عقدت لجنة الدفاع الوزارية

البريطانية سلسلة اجتماعات في 29 و30 حزيران عام 1961م، وأعلنت بريطانيا رسميا في 30 حزيران أنّها بصدد اتخاذ إجراءات وتدابير وصفتها بالوقائية؛ من أجل دعم استقلال الكويت؛ حيث تقرر إرسال الدعم العسكري للكويت لحمايتها من أي غزو عراقي محتمل، وبناء عليه تقرّر إرسال وحدات عسكريّة بريطانية إلى الكويت (Bismarck, 2009,83).

ولم يكن من المتوقع أن تقدم بريطانيا على مثل هذه الخطوة دون التنسيق مع حليفتها الولايات المتحدة؛ لذلك أرسل وزير الخارجية البريطاني إلى نظيره الأمريكي (دين راسك) (Dean Rusk) برقية بتاريخ 29 حزيران، يطلعه فيها على نيّة حكومة بلاده بإرسال قوات عسكرية إلى الكويت بسبب التهديدات العراقية، طالبا من الولايات المتحدة تقديم الدعم لهذه الخطوة، وأضاف (هيوم) أنّ حكومته لم تتلقَّ بعدُ طلبا رسميا من الكويت، إلا أنّها في حال تلقّت الطلب ستقوم بإرسال قواتها فورا إلى الكويت(F.R.U.S, No. (72), 29 June 1961)، وقد جاء الرد الأمريكي إيجابيا ومريحا للبريطانيين، فأعلنت الولايات المتحدة دعمها الكامل، وغير المشروط لأيّ خطوات تتخذها بريطانيا من أجل حماية الكويت(N.D) ,(F.R.U.S, edition note No. (73).

وفي ظلّ هذه الظروف طلبت الحكومة البريطانيّة من نظيرتها التركيّة بتاريخ 30 حزيران السّماح للطائرات البريطانيّة القادمة من قاعدتها في قبرص بالعبور من الأجواء التركية؛ حيث قدّم وزير الخارجية البريطاني (هيوم) مذكرة لرئيس الوزراء التركيّ جمال كورسال، وقد عارضت الحكومة التركية في بادئ الأمر الطلب البريطاني؛ وذلك خوفا على الأقلية التركية الموجودة في العراق، وعلى المصالح التركية هناك (العنزي، 2011، 81)، إلا أنّها استجابت لاحقا وفق شروط عديدة منها: تقديم الولايات المتحدة وبريطانيا ضمانات بحماية الجانب التركي في حال قام العراق بأيّ ردة فعل انتقامية تجاه تركيا ومصالحها (خليفوه، د.ت،347)، كما اشترط الجانب التركيّ أن تتم العملية بسريّة تامة، وخلال ليلة واحدة فقط (العتيبي، 2008، 28)، مع ضرورة موافاة الجانب التركيّ بأعداد الطائرات البريطانية، ومواعيد مرورها من الأجواء التركية(العنزي، 2011، 81).

ويتضح ممّا سبق أنّ خيارات بريطانيا كانت محدودة في ما يتعلق باختيار الأجواء التي من الممكن أن تسمح الدول بعبور الجنود البريطانيين من خلالها؛ فانحصرت الخيارات بين الأجواء التركية، والأجواء السورية (الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة في ذلك الوقت)، وفي ظلّ حالة التوتر بين بريطانيا والجمهورية العربية المتحدة في تلك الآونة، ونتيجة العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، والذي شاركت فيه بريطانيا إلى جانب كل من فرنسا وإسرائيل بقي الخيار الوحيد أمام بريطانيا استخدام الأجواء التركية؛ لذا رضخت بريطانيا للشروط التركيّة.

لم تكن الدوائر السياسيّة في بريطانيا بمعزل عن المحاولات في باقي دول العالم لفهم وتبرير الخطوة العراقية تجاه ضمّ الكويت، فدارت النقاشات والتكهنات حول الأهداف الحقيقية لعبد الكريم قاسم، وقد خمّنت البرقية المرسلة من السفارة البريطانية في الكويت بتاريخ 1 تموز عام 1961م الخطوة العراقية بثلاث احتمالات وهي: رغبة عبدالكريم قاسم بصرف النظر عن سوء الوضع الداخليّ والإخفاقات المتزايدة في تنمية العراق، والتغطية على فشله في المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، والتي كان يسعى من خلالها إلى رفع حصة الحكومة العراقية من أرباح هذه الشركات؛ بالإضافة إلى محاولة رفع شعبيته ولا سيّما مع اقتراب الذكرى الثالثة (لثورة 14 تموز 1958) (I.K.D, , No. (335), 1 July 1961, 542).

وعلى أرض الواقع فقد انتقلت قيادة الشرق الأوسط البريطانية من عدن إلى البحرين؛ حيث اتخذت البحرين كقاعدة رئيسة للعمليات، وذلك بسبب بعد البحرين نسبيّا عن منطقة النزاع، كما صدرت الأوامر إلى القوات البريطانية في قبرص بأن تكون تحت قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط، وصرّح قائد قوات الشرق الأوسط تشارلز الورث (Charles Elworthy) أنّ نحو (800) عسكريّ بريطانيّ من كينيا، وعدن، والبحرين استعدوا فعليا للتوجه إلى الكويت، كما قررت قيادة حلف الناتو إلغاء المناورات الاعتيادية، والتي كان من المقرر أن تبدأ في 10 تموز من العام نفسه، بسبب التعبئة في القوات البريطانية (خليفوه، د.ت، 347-348).

ونقلت صحيفة (الأهرام) المصرية أنباءً عن صدور أوامر من وزارة البحرية البريطانية بتحريك خمس قطع حربية صوب الكويت في 29 حزيران من العام نفسه؛ حيث ضمت هذه القطع حاملة الطائرات بول وورك (Bulwark) وعلى متنها (600) جندي من سلاح البحرية البريطاني؛ بالإضافة إلى حاملة الطائرات فكتوريوس (Victorious)، والتي صدرت لها الأوامر بتغيير وجهتها من هونج كونج إلى سنغافورة، كما صدرت التعليمات إلى الطرادين الحربيين يارموث (Yarmouth)، ولانداف (Landaff) بالإبحار اتجاه البحر الأحمر، فيما أعلن متحدث عسكري بريطاني أنّ الفرقة (24) من جنود المشاة البريطانيّة مستعدة للتحرك باتجاه الكويت فور صدور الأوامر بذلك (صحيفة الأهرام بتاريخ 30 حزيران 1961، 1).

وقد رافقت الاستعدادات العسكرية البريطانية السابقة حملة إعلامية ضخمة؛ حيث اقترح السفير البريطاني في بغداد (تريفليان) على حكومته زيادة زخم الحملة الإعلامية حول الخطوة البريطانية المزمع اتخاذها لحماية الكويت، وأرجع السبب في ذلك لمعلومات وردته حول عدم تصديق الحكومة العراقية بجدية الخطوة البريطانية، واعتقادها أنّ ما ستقوم به بريطانيا عبارة عن خطوة رمزية لا أكثر، وبالفعل تناولت الصحف البريطانية خبر الاستعدادات لحماية الكويت بوتيرة متسارعة، ووصف (تريفليان) الأجواء وقتها بأنّ "**الجيش البريطاني بأكمله وكأنه قد عسكر في الكويت**" (العتيبي، 2008، 29).

مهدت بريطانيا لإرسال قواتها إلى الكويت بتجهيز مطار الفروانية (The Illustrated London news magazine, 8 July 1961,1) في الكويت (مطار الكويت الدوليّ حاليا)، وحولته إلى قاعدة عسكرية جويّة، لاستقبال طلائع القوات البريطانية، وإتمام عملية الإنزال بالشكل الأمثل، كما أرسلت مجموعة

من العسكريين البريطانيين لقيادة الدبابات الكويتية المكلفة بتأمين الحماية اللازمة للقاعدة الجويّة، ووضعت قواتٍ عسكريةً محدودة العدد بالقرب من الحدود العراقية – الكويتية، لإعاقة أيّ تقدم عراقي محتمل، ريثما تصل كامل القوات البريطانية (F.O, 371/ 156874, 30 June 1961).

وبالفعل بدأت طلائع القوات البريطانية بالنزول في الكويت في 1 تموز عام 1961م (F.O, 1016/719, No. (336) 30 June 1961)، حيث كانت أول مجموعة من قوات الصاعقة البريطانيّة (الكوماندوز) التي كانت على متن السفينة الحربية (بول وورك) (F.O, 1097/61 , No. (350), 2 July 1961)، والتي قدر عددها بحوالي (600) جندي (العلوي، 1995، 85)، وتزامن ذلك مع وصول (10) طائرات من نوع هانتر إلى مطار الفروانية (العتيبي، 2008، 28)، واستمرت عملية إنزال الجنود خلال اليومين التاليين (2-3) تموز، كما تمّ نقل القوات البريطانية الموجودة في البحرين بوساطة (70) طائرة نقل عسكرية، فيما وصلت حاملة الطائرات (فيكتوريوس) في 5 تموز تزامنا مع عبور حاملة الطائرات (سيناتور)، وثلاث مدمرات، وسفينة تموين من قناة السويس قادمة من جزيرة مالطا، وشهد يوم 7 تموز وصول كتيبة من جنود المظليين البريطانيين إلى البحرين، وقد اكتمل وصول القوات البريطانية في 10 تموز؛ حيث بلغ عدد هذه القوات (5000) جندي (الدوسري، 2013، 143)، بينما ذكر الباحث الكويتي عبدالله النفيسي أنّ تعداد القوات بلغ (7000) جندي (النفيسي، 2012، 71)، وقد انتشرت هذه القوات خارج المدن، حيث تمركزت على حدود الكويت الشمالية (مقابلة مع عز الدين حلمي الصالح: شاهد عيان أردني، كان مقيماً في الكويت إبّان الأزمة العراقية الكويتية، مقابلة عبر الهاتف وبرنامج واتساب، عمان، بتاريخ 26 نيسان 2023م).

لقد تمسّك المسؤولون البريطانيون والصحف البريطانية بتصريحاتهم بأنّ الاستجابة من قبل الحكومة البريطانية جاءت بعد الطلب الكويتي بإرسال الدعم العسكري، وتماشيا مع ما ورد في الفقرة الرابعة من الاتفاقية المعقودة في وقت سابق بين الطرفين، والذي يسمح لحكومة بريطانيا نشر قواتها العسكرية بشكل واسع النطاق في الكويت، وفي المناطق القريبة من الكويت، وقد أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بيانا في 1 تموز جاء فيه: "**وفقا لالتزامات جلالة الملكة تجاه حاكم الكويت، وبناء على طلبه الرسمي والعاجل تم نقل قوة بريطانية اليوم إلى الكويت، ووضعها تحت تصرف حاكم الكويت، لتقديم المساعدة للحفاظ على استقلال الكويت في مواجهة التطورات الأخيرة، على أن يتم سحب القوات بعد أن ينتهي التهديد الموجه لاستقلال الكويت**" .(F.R.U.S, , No. (76) 30 June 1961).

وقد نقلت صحيفة (الأهرام) المصرية في تقرير لها الأعداد الأولية للقوات البريطانية، والتي تكونت من (750) جندياً، و(12) طائرة نفاثة، و(14) دبابة، و(100) سيارة مصفحة (صحيفة الأهرام بتاريخ 2 تموز 1961، 1)، وانتشرت هذه القوات على طول الحدود بين الكويت والعراق على بعد (5) أميال من الحدود العراقية (صحيفة المنار بتاريخ 4 تموز1961، 1)، في عملية أطلقت بريطانيا عليها اسم خطة فانتاج (vantage) (أسيري، 1993، 74).

وبعد نزول القوات البريطانية في الكويت في الأول من تموز أكدّ رئيس الوزراء البريطاني (ماكميلان) خبر وصول القوات البريطانية إلى الكويت، وأنّها بدأت بالانتشار فعلا (دوكاس، 1973، 34) مضيفا أنّ هذه الخطوة تأتي من باب التزام الحكومة البريطانية بالاتفاقية المنعقدة مع الحكومة الكويتية سابقا، كما أكد المندوب البريطاني في مجلس الأمن (باتريك دين) في خطابه بتاريخ 2 تموز" **أنّ القوات البريطانية ستنسحب من الأراضي الكويتية متى طلب منها حاكم الكويت ذلك**"((F.O, 371/ 156874, No. (2536) , 1 July 1961).

وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية بيانا رسميا ثانيا في 2 تموز، وذلك تزامنا مع بدء وصول القوات البريطانية إلى الكويت، وبيّنت فيه أنّ إنزال القوات البريطانية في الكويت جاء بناء على طلب كويتي عاجل، وأنّها أحاطت الأمين العام للأمم المتحدة (داغ همرشولد) بهذه الخطوة، وأضاف البيان أنّ هذه القوات سيتم وضعها تحت تصرف حاكم الكويت عبدالله السالم الصباح، وقد تضمن البيان نصّ الكتاب الموجه من حاكم الكويت إلى المقيم السياسي في الكويت (صحيفة الأهرام بتاريخ 2 تموز 1961، 1)، والذي جاء فيه: "**نظرا إلى التحركات العسكرية التي قام بها الجيش العراقي على حدود الكويت، مما يهدد أمن البلاد، قررت أن أقدّم طلبا إلى حكومة جلالة الملكة لإرسال معونة عسكرية وفقا للمذكرات التي تبادلناها مع السير وليم لوس في 19 حزيران 1961م، و إنّي أود أن تبلغوا حكومتكم بهذا فورا، و إنّي على يقين تام بأنّ حكومة جلالتها ستتخذ كافة التدابير لردع المعتدين**" (فطين، 2005، 438).

وفي المقابل، فقد أكد السفير البريطاني في بغداد(تريفليان) وصول القوات البريطانية إلى الكويت، وقال إنّ هذه الخطوة أتت بعد ورود أنباء استخباراتية عن وجود القوات العراقية على بعد (50) ميلا من مدينة الكويت، وفسّر سرعة استجابة بريطانيا بتخوفها من وصول القوات العراقية إلى الكويت قبل وصول القوات البريطانية، وتابع السفير تصريحاته بالقول "**إنّه وفي حال حدوث ذلك، وتمركز القوات العر اقية داخل الكويت فإنّ القصف الجوي لن يعود فعالا في صدّ الهجوم العراقي**" **(**عيسى، 2009، 144**)**.

وقد شنّ رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم هجوما على الحكومة البريطانية، بسبب إرسالها لقواتها العسكرية إلى الكويت، واصفا هذه الخطوة بالاستعمار، وأضاف أنّ مثل هذه الخطوة لا تشكل تهديدا لأمن العراق واستقراره فحسب، بل تعرض أمن المنطقة بأكملها لمزيد من التوترات، وإنّ بريطانيا قد حولت الكويت لقاعدة استعمارية لزيادة نفوذها في منطقة الخليج العربي (F.O, 371/ 156874, 29 July 1961)، كما قدّم مندوب العراق في مجلس الأمن عدنان الباجه جي شكوى رسمية عاجلة لمجلس الأمن في 2 تموز، لمناقشة ما وصفه خطر وجود القوات البريطانية بالقرب من الحدود العراقية، وما يترتب عليه من تهديد للأمن، والسلام العالمي (صحيفة المواطن بتاريخ 3 تموز 1961، 1).

استمرت الاحتجاجات العراقية على إرسال بريطانيا لقواتها العسكرية إلى الكويت، وصرح ناطق باسم الخارجية العراقية لوكالة الأنباء العراقية أنّ العراق متمسك باستعادة الأراضي الكويتية بالطرق السلمية، واتهم ما أسماها القوى الاستعمارية والدوائر المقربة منها وبعض وسائل الإعلام بأنّها روّجت لأخبار ملفقة كاذبة حول نية العراق استخدام العنف في تحقيق مقاصده، وذلك لتضليل الرأي العام العربي والعالمي، "**وقد هدفت هذه القوى لترسيخ أقدام الاستعمار في المنطقة لحماية الكويت من غزو موهوم، كما هدفت لتحطيم حركات التحرر العربي**" (صحيفة المواطن بتاريخ 4 تموز 1961، 1).

وشنت بعض الصحف العربية هجوما على الحكومتين البريطانية والعراقية على حدّ سواء، وحمّلت رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم سبب عودة القوات البريطانية إلى الكويت، بعدما تقرر جلاؤها عن الأراضي الكويتية في 19 حزيران عام 1961م؛ فوصفت صحيفة (الأهرام) المصرية خبر نزول القوات البريطانيّة "**باليوم الحزين لكل العرب**"، وأضافت الصحيفة في افتتاحيتها "**ساد الحزن الشعب العربي أمس وهو يتابع أخبار عودة الاستعمار البريطاني ودباباته وطائراته إلى الكويت، بسبب ما فعله قاسم بالأمة العربية**" (صحيفة الأهرام بتاريخ 2 تموز 1961، ص 1).

ثانياً: الموقف البريطاني السياسي.

بعد أن تقدمت الكويت في 1 تموز من العام نفسه، بمذكرة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي مندوب الإكوادور (ليوبولدو بنيتس)، لعقد اجتماع طارئ لمناقشة شكواها ضدّ العراق (The Illustrated London news magazine, 15 July 196,85)

والتهديدات التي تمسّ الكويت واستقلاله واصفة هذه التهديدات بالخطرة على السلام والأمن الدوليين، أرسل المندوب البريطاني في مجلس الأمن (باتريك دين) مذكرة في اليوم ذاته إلى رئيس المجلس حملت الرقم (4845) أعلم فيها رئيس المجلس بأنّ حكومته تؤيد الطلب الكويتي الوارد في المذكرة رقم (48449) (وثائق الأمم المتحدة، تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة 16 تموز 1960- 15 تموز 1961، الدورة (16)، ملحق (2)، الوثائق الرسمية (ج ع/4867)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1962، 219)، وطالبت المجلس بالانعقاد لبحث التهديدات العراقية ضدّ الكويت (Yearbook of the United Nations,1961,164-147.).

ومع انعقاد جلسة مجلس الأمن رقم (957) في 2 تموز من العام نفسه، تلا مندوب المملكة المتحدة البيان الذي أصدرته حكومته (في 1 تموز) بشان الوضع القائم في الكويت؛ حيث جاء فيه: "**إنّه جرى وفقا لالتزامات حكومة صاحبة الجلالة تجاه حاكم الكويت، وبناء على طلبه الرسمي العاجل، إرسال قوة بريطانية إلى دولة الكويت، ووضعت تحت تصرف الحاكم لتزويده بالمساعدة التي قد يراها ضرورية للمحافظة على استقلال الكويت إزاء التطورات الأخيرة في العراق**"**(I.K.D,** No. (1075), 2 July 1961, p.553.**)**، كما أضاف المندوب البريطاني أنّه ورد في البيان "**أنّ حكومة صاحبة الجلالة وطيدة الأمل في أن لا تدعو الضرورة إلى استخدام هذه القوة، و أنّه من المنويّ سحبها حالما يرى حاكم الكويت أنّ تهديد استقلال الكويت قد زال**" (British and Foreign State Papers ,498).

وبيّن المندوب البريطاني "**أنّ دولة الكويت تولت كامل المسؤولية في إدارة علاقاتها الخارجية، و انضمت بتأييد من حكومة المملكة المتحدة إلى عدد من المنظمات والهيئات الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة، وأنّ الاتفاق الذي عقد سابقا بين حاكم الكويت مبارك الصباح والمقيم السياسي في الخليج العربي مالكولم ميد في 23 كانون الثاني عام (1899) قد ألغي؛ حيث جرى تبادل رسائل بين الحاكم الحالي عبدالله السالم الصباح مع المقيم البريطاني وليم لوس في 19 حزيران نصت على اعتراف بريطانيا باستقلال الكويت**" (Yearbook of the United Nations,1961,147)، معقباً أنّ هذه الخطوة تتماشى مع رغبة وطموحات الشعب الكويتي، كما أنّها تتماشى مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة ((I.K.D, No.570, 2 July 1961, 554)).

وأضاف المندوب البريطاني (باتريك دين) أنّ بريطانيا اعتمدت على التقارير والأنباء التي تحدثت عن تعزيزات عسكرية عراقية قرب الحدود الكويتية، لإرسال قواتها إلى الكويت في غضون يوم واحد من الطلب الكويتي، كما كشف مندوب بريطانيا في مجلس الأمن النقاب عن ورود معلومات استخبارية لحكومته عن قيام الحكومة العراقية في الأيام القليلة الماضية بنقل تعزيزات عسكرية تضمنت أسلحة ثقيلة، ودبابات تجاه جنوب العراق، مما سرع في اتخاذ القرار البريطاني، ولا سيّما أنّ الحدود الكويتية تبعد فقط (30) ميلا عن مدينة البصرة العراقية، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أنّ جغرافية الكويت صحراء منبسطة، ممّا قد يسهل الهجوم العراقي، واحتلالها في غضون ساعات (I.K.D ,No. (1075), 2 July 1961, 555).

وأعرب المندوب البريطاني أنّ حكومة بلاده أصابها الذهول من ردّة الفعل العراقي، والمتمثلة بما ورد على لسان رئيس الوزراء العراقي عبدالكريم قاسم في مؤتمره في (25 حزيران)، والذي صرح وقتها أنّ العراق قرر" **حماية الشعب العراقي في الكويت**"، والمطالبة بضمّ قضاء الكويت للواء البصرة، وإصداره مرسوما يقضي بتعيين حاكم الكويت قائمقام على الكويت(I.K.D ,op. cit,554)، وعليه أرسلت الحكومة البريطانيّة قوة عسكرية وضعتها تحت تصرف حاكم الكويت، وذلك وفقا للفقرة الرابعة من الاتفاقية الموقعة بين الكويت وحكومة بريطانيا، كما جدّد المندوب (دين) أمل بلاده ألا يتم استخدام هذه القوة إلا إذا هوجمت الحدود الكويتية (وثائق الأمم المتحدة، 1961، 221)، كما أوضح أنّ الحكومة البريطانيّة حريصة كلّ الحرص على الحفاظ على علاقاتها الودية مع العراق وشعب العراق (صحيفة الأهرام بتاريخ 3 تموز 1961، 1).

استمرت مناقشات مجلس الأمن لإيجاد مخرج للأزمة، وتقدم المندوب البريطاني في 6 تموز بمشروع قرار حمل الرقم (4855)(Yearbook of the United Nations, 1961,148)، دعا فيه جميع الدول (دون أن يسمي العراق) إلى احترام استقلال الكويت، وسلامتها الإقليمية، وحثّ الجميع على العمل

من أجل السلم والهدوء في المنطقة، مرحبا بأي جهد قد تتخذه جامعة الدول العربية لتطويق الأزمة (British and Foreign State Papers, 498- 499.)، ومضيفا أنّ حكومة بلاده تفكر جديا في تقليص قواتها العاملة في الكويت(I.K.D, No. (1099), 6 July 1961,573**).**

ويتضح مما سبق أنّ مشروع القرار المقدم من المندوب البريطاني قد خلا من أيّ إشارة إلى مستقبل القوات البريطانيّة المنتشرة في الكويت، ولم يقدم أيّ موعد محدد لسحب تلك القوات، وهذا ما أثار حفيظة كلٍّ من مندوب الاتحاد السوفييتي (فالريان زورين)، ومندوب الجمهورية العربية المتحدة عمر لطفي.

ثالثاً: الردود الدولية على مشروع القرار البريطاني: العربية وغير العربية.

وعقب تقديم المندوب البريطاني مشروع قراره في 6 تموز1961م، والذي حمل الرقم (4855)، هاجم مندوب الاتحاد السوفييتي (زورين) مشروع القرار، وقال إنّ المقصود من هذا المشروع تبرير وجود القوات البريطانية في الكويت، رغم أنّ المملكة المتحدة لم تقدم أيّ دليل فعلي على قيام العراق بأي استعدادات للعدوان على الكويت، وانتقد المندوب السوفييتي عدم ورود أي إشارة في المشروع إلى انسحاب القوات البريطانيّة الفوري من الكويت (وثائق الأمم المتحدة، 1962، 221).

وردّ المندوب البريطاني (باتريك دين) على الاعتراض السوفييتي؛ حيث قال: "**إنّ الحكومة البريطانية ستسحب قواتها من الكويت بمجرد أن يرى حاكم الكويت أنّ التهديد ضد بلاده قد انتهى**"، وأوضح أنّ إرسال القوات البريطانيّة لم يكن من جانب بريطانيا وحدها، بل جاء بناء على طلب حاكم الكويت، كما أكد أنّ بريطانيا لا تضمر أي نوايا عدوانية تجاه العراق (The Illustrated London news magazine, 8 July 1961, 4)، نافيا أنّ وجود قوات بلاده تشكل تهديدا للعراق أو لغيره، وأوضح المندوب البريطاني أنّ دور القوات البريطانيّة هو دور دفاعي بحت (I.K.D, No. (1117), 8 July 1961 ,581-582).

كما احتجّ مندوب العراق في مجلس الأمن عدنان الباجه جي على صيغة المشروع المقدم من المندوب البريطاني؛ إذ لم يتضمن أيّ إشارة إلى تهديد استقلال العراق وأمنه، وهو الموضوع والجوهر في الشكوى التي تقدم بها العراق في 2 تموز، وحمّل بريطانيا المسؤولية عن ازدياد التوتر في المنطقة، وذلك بعد نشر قوات لها لا تبعد سوى عدة أميال عن البصرة (وثائق الأمم المتحدة، 1962، 228-229).

وفي المقابل احتجّ مندوب الجمهورية العربية المتحدة عمر لطفي على صيغة المشروع البريطاني؛ لأنّه لم يتطرق لمسألة سحب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية، وهو الأمر الذي تصر عليه حكومة بلاده وترى فيه مدخلا لحل الأزمة، محذرا من وجود أي قوات أجنبية في أيّ جزء من العالم العربي، وأعلن لطفي عن تقديم حكومة بلاده لمشروع قرار حمل الرقم (4856)، والذي جاء مشابها للمشروع البريطاني، مع إضافة بند أساسي يطالب بريطانيا بسحب قواتها فورا من الكويت (وثائق الأمم المتحدة، 1962، 229).

وعلق المندوب البريطاني في مجلس الأمن (باتريك دين) على مشروع القرار المقدم من الجمهورية العربية المتحدة، وأضاف لا يمكن لحكومة بلاده تأييد هذا المشروع، لأنّه في حال تمرير المشروع، سيعدّ ذلك إخلالاً بالتزام دولي تقدمت به حكومته تجاه الكويت(-**I.K.D**, No. (1117), 8 July 1961,581 582؛ في إشارة إلى الفقرة (الرابعة) من الاتفاقية الموقعة بين حكومة بلاده وبين حكومة الكويت في (19 حزيران 1961م)، كما اعتبر المشروع تهديدا لاستقلال الكويت (وثائق الأمم المتحدة، 1962، 229)، كما جدد المندوب البريطاني تعهد حكومة بلاده بسحب قواتها من الكويت في حال زوال ما وصفه التهديد العراقي الخطير (I.K.D, No. (1117), 8 July 1961,581).

وتلقت الدوائر البريطانية المطالبات العربية والعالمية المنادية بسحب القوات البريطانية ببالغ الاهتمام، فقد نقلت وكالة يونايتد برس أنّ رئيس الوزراء البريطاني (ماكميلان) قد عقد في 7 تموز اجتماعا طارئا لمجلس الوزراء، وذلك لمناقشة الطلب المقدم من مندوب الجمهورية العربية في مجلس الأمن، والسيناريوهات المحتملة، كما نقلت صحيفة (الأهرام) أنّ جميع الصحف البريطانية قد أفردت في صفحاتها الأولى خبر المطالبات بضرورة إنهاء التدخل العسكري البريطاني في الكويت، كما وصفت بعض الصحف في الولايات المتحدة أنّ وجود القوات البريطانيّة "**في منطقة تشتعل بالوطنية يعد مصدرا لجلب المتاعب**" (صحيفة الأهرام بتاريخ 7 تموز 1961، 1).

وفي 7 تموز عام 1961 صوّت أعضاء مجلس الأمن على مشروع القرار المقدم من قبل المندوب البريطاني، فتم رفض المشروع مع أنّه حصل على (7) أصوات، وهي أصوات كلٍّ من: (تشيلي، الصين، فرنسا ليبيريا، تركيا، الولايات المتحدة، وبريطانيا)، فيما امتنعت ثلاث دول عن التصويت، وهي: (الجمهورية العربية المتحدة، والأكوادور، وسيلان) (I.K.D, No. (1120), 8 July 1961,585)، وقد صوت الاتحاد السوفييتي ضدّ مشروع القرار؛ حيث استخدم المندوب السوفييتي حق النقض الفيتو؛ مما أبطل مشروع القرار من قبل المندوب البريطاني (Yearbook of the United Nations, 1961, p.148).

ومع فشل مجلس الأمن الدولي في التوصل إلى حلّ الأزمة العراقية - الكويتية، انتقل ملف الأزمة إلى جامعة الدول العربية، في محاولة لإيجاد حلّ توافقي ضمن الإطار العربي؛ حيث تمسكت بعض الدول العربية ومنها الجمهورية العربية المتحدة بضرورة سحب القوات البريطانية، وإحلال قوات عربية مكانها مقابل انضمام الكويت إلى عضوية جامعة الدول العربية.

رابعاً: تراجع حدة الأزمة و انسحاب القوات البريطانية من الكويت.

وفي تصريح لافت عقد القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط (تشارلز الورثي) مؤتمرا صحافيا في 6 تموز عام 1961م، أعلن فيه عن اعتقاده أنّ اللواء عبد الكريم قاسم لن يقوم بأيّ تحرك عسكري جادّ ضد الكويت، وأنّ الخطر العراقي قد تلاشى، مضيفا أنّ الخطوة التالية في حل الأزمة بين العراق والكويت قد انتقلت من الميدان العسكري إلى الميدان السياسي (صحيفة الأهرام بتاريخ 7 تموز 1961، 1).

وقد أرسل رئيس البعثة البريطانية في الأمم المتحدة (باتريك دين) تقريرا إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 10 تموز، وتوقع فيه الوصول إلى حلّ وسط يلبي مطلب الكويتيين والبريطانيين بحماية استقلال الكويت، كما ويراعي في الوقت نفسه تحفظات الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي على وجود القوات البريطانية في الكويت، ويقضي هذا الحلّ المقترح بأن تتدخل الأمم المتحدة بشكل آخر في الأزمة العراقية الكويتية، وذلك من خلال إرسال بعثة عسكرية تابعة للأمم المتحدة لتحل محلّ القوات البريطانية، أو إرسال مراقبين تابعين للأمم المتحدة في حال تعذر إرسال قوات عسكرية، مع بقاء الاتفاقية بين الحكومة الكويتية والحكومة البريطانية قيد التفعيل في حال الشعور بتهديد عراقي قريب(I.K.D, No. (1125), 10 July 1961,586).

اجتمع مجلس جامعة الدول العربية في 12 تموز عام 1961م؛ حيث افتتح الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة الجلسة بخطاب تحدث عن نتائج مشاوراته في كلّ من: العراق، والكويت، والسعودية، وأكّد تلقيه مذكرة من قبل حكومة الكويت (الدوسري،2013، 161)، تضمنت استعدادها لطلب سحب القوات البريطانية من أراضيها في حال تراجع اللواء عبد الكريم قاسم عن تصريحاته التي أدلى بها بتاريخ (25 حزيران)، أو أن تقوم الحكومات العربية بإرسال قوات عسكرية، تحلّ محلّ القوات البريطانية، للدفاع عن الكويت ضدّ أي هجوم عراقي محتمل (F.O,371/157396, No. (713), 13 July 1961, 260).

ومع انخفاض حدّة التوترات بين العراق والكويت، عقد الأمين العام لجامعة الدول العربية مباحثات مع حاكم الكويت عبد الله السالم الصباح؛ حيث تم التوافق في 12 آب على انضمام الكويت رسميا لاتفاقية الدفاع العربي المشترك (بشارة، 2019، 185)، كما تم الإعلان عن قبول الكويت إرسال قوات عربية تابعة لجامعة الدول العربية لتحلّ محلّ القوات البريطانية، وقد تضمن الاتفاق اعترافا كويتيا بالمزايا الممنوحة لهذه القوات، والمتعلقة بحرية التحرك، واستخدام الطرق البرية، والمائية، والمطارات، كما تعهد حاكم الكويت بأنّه "**سيطلب من بريطانيا رسميا سحب قواتها من الكويت**" (دوكاس، 27، 58).

وعقب انتهاء المباحثات مع حاكم الكويت صرح الأمين العام لجامعة الدول العربية حسونة في المطار قبيل مغادرته الكويت أنّ "**الطريق أصبح الآن واضحا، وفي وسع الكويت وشعبها العزيز أن يطمئنوا إلى سلامة وضعهم وإرادتهم، وأنّ هذه السلامة يحميها جيش الكويت، ويؤيده فيها التضامن العربي**"، كما أضاف أنّ جلاء القوات البريطانية عن الكويت سيزيل كلّ أسباب التوتر الحالي **(** بشارة، 2019، 189**)**.

وتنفيذا لما تمّ الاتفاق عليه بين حاكم الكويت الصباح والأمين العام لجامعة الدول العربية حسونة، أرسل حاكم الكويت رسالة إلى القنصل العام البريطاني في الكويت (جون ريتشموند)، تضمنت نتائج مباحثاته مع الأمين العام، ومنها مقترح استبدال القوات البريطانية بقوات عربية، كما طالب حاكم الكويت بنقل رغبته للحكومة البريطانية بسحب القوات البريطانية بمجرد وصول القوات العربية؛ حيث رحبت الحكومة البريطانية في ردها على رسالة حاكم الكويت بقرار جامعة الدول العربية إرسال قوات عربية إلى الكويت، وتعهدت بالبدء بسحب قواتها فور وصول طلائع القوات العربية [(5)].

وأذاع راديو الكويت بيانا في 12 تموز عام 1961م حول لقاء حاكم الكويت عبدالله السالم الصباح مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي (وليم لوس)، ومع وزير الدولة البريطاني لشؤون الحرب جيمس رامسدون (James Ramsden)، والذي كان يقوم بجولة تفقدية للقوات البريطانية العاملة في الكويت، وأضاف البيان أنّه تم الاتفاق على سحب جزء من القوات البريطانية العاملة في الكويت، على أن يشمل الانسحاب ثلاث كتائب، ووحدات المساندة، ووحدة الكوماندوس التابعة للمدمرة (بول وورك) (The Illustrated London news magazine, 22 July 1961,122)، غير أنّ وزارة الدفاع البريطانية نفت - في حينها- صحة هذه الأخبار (خليفوه، د.ت، 355).

وعقد مجلس الوزراء البريطاني اجتماعا في 13 تموز من العام نفسه، لتقييم الأوضاع العسكرية في الكويت؛ حيث أدلى وزير الدفاع البريطاني هارولد ويكنسون (Harold Watkinson) بشهادته التي جاء فيها أنّ الأوضاع العسكرية في الكويت، أصبحت تسمح لقائد القوة البريطانية في الشرق الأوسط بتقليص عدد قواته، دون أن يؤثر ذلك على قدرة القوات المتبقية على صدّ أي عدوان محتمل، وأضاف وزير الدفاع البريطاني أنّه من المحتمل سحب المدمرة (بول وورك) إلى سنغافورة، "**كما سيتم سحب عدد من الوحدات إلى البحرين**"، ولم يمضِ أسبوع على الاجتماع حتى بدأت بريطانيا بسحب جنودها، وفي 23 تموز بلغ عدد القوات المتبقية في الكويت (2300) من أصل (5000) جندي وضابط. (C.I.A, No. (41-61), 28 July 1961, 2).

ونقلت صحيفة الأهرام عن التايمز البريطانية في 19 آب أنّ القوات البريطانية المتبقية في الكويت على أهبة الاستعداد للجلاء عن الأراضي الكويتية، وذلك فور وصول طلائع قوات أمن جامعة الدول العربية، وتنفيذا لما ورد في المذكرات المتبادلة بين الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق

[(5)] للاطلاع على الرسائل المتبادلة بين حاكم الكويت والحكومة البريطانية بشأن سحب القوات البريطانية من الكويت، انظر: موسوعة المقاتل الإلكترونية (www.moqatel.com).

حسونة وحاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح في (14 آب)، كما أعلنت الصحيفة أنّ وزير الخارجية البريطاني (هيوم) قد بحث ترتيبات الانسحاب مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج وليم لوس (صحيفة الأهرام بتاريخ 20 آب 1961، 1).

وقد رحب رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ماكميلان) بقرار جامعة الدول العربية، والذي نصّ على قبول عضوية الكويت؛ حيث صرح في 25 تموز عام 1961م أنّ هذا القرار سيمكن حكومة بريطانيا من سحب قواتها العاملة في الكويت في أقرب فرصة ممكنة (صحيفة الأهرام بتاريخ 26 تموز 1961، 2).

وعلى ما يبدو أنّ مسالة الانسحاب العسكري من الكويت، كانت مثار جدل ما بين القادة العسكريين والسياسيين في لندن، فمعظم الأصوات البريطانية التي طرحت فكرة انسحاب القوات البريطانية من الكويت كانت لقادة عسكريين، فيما صرح (إدوارد هيث) نائب وزير الخارجية البريطانية في 31 تموز عام 1961م أثناء جلسة مجلس العموم البريطاني أنّ بريطانيا لازالت تستشعر وجود خطر التهديدات العسكرية ضدّ الكويت (صحيفة النهار بتاريخ 1 آب 1،1961).

وعلى صعيد تبادل التمثيل السياسي بين الكويت وبريطانيا، فقد قدم خليفة خالد الغانم في قصر باكنغهام أوراق اعتماده رسميا إلى ملكة بريطانيا سفيرا مفوضا فوق العادة في 22 أيلول عام 1961م، فيما تم التوافق على تعيين (جون ريتشموند) كسفير للمملكة المتحدة في الكويت، وذلك بعدما كان قد شغل منصب المقيم السياسي في الكويت (.The Illustrated London news magazine, 18 Nov 1961,.880,139).

ولعل من أهم الأسباب التي سرعت في قرارات الحكومة البريطانية بسحب قواتها من الكويت، بالإضافة إلى ضغوطات جامعة الدول العربية على حاكم الكويت هي الكلفة العالية لبقاء القوات البريطانية هناك، على الرغم من تعهد الحكومة الكويتية بتحمل جزء من النفقات المالية، إلا أنّ بقاء القوات كان قد كلف الخزينة البريطانية مبالغ طائلة من حيث النقل والمؤونة، ولم يأتِ 10 تشرين الأول عام 1961م، حتى اكتمل انسحاب آخر جندي بريطاني من الكويت (الدوسري، 2013، 136)، باستثناء مجموعة من المستشارين العسكريين، وذلك بهدف تقديم الدعم والاستشارة للقوات الكويتية (خليفوه، د.ت، 356-357).

أما على صعيد انتهاء الأزمة بين العراق والكويت، فقد انتهت الأزمة عندما أطيح بحكم رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم عام 1963 (حافظ، 2010، 147)؛ حيث أعلن عبد السلام عارف عن قيام ما وصفها بالثورة من دار الإذاعة العراقية (الطناحي، 2011، 184)؛ فيما شهدت الشهور التي تلت ثورة عارف تحسنا نسبيا في العلاقات العراقية – الكويتية.

الخاتمة

أبدت الحكومة البريطانيّة اهتماماً جاداً بالأزمة التي اندلعت بين العراق والكويت في حزيران عام 1961م التي جاءت نتيجة مطالبة رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي في 25 حزيران بضم الكويت إلى العراق، حيث لعبت بريطانيا دورا مهما من خلال الاستجابة الفورية لطلب حاكم الكويت عبدالله السالم الصباح إرسال قوات عسكرية إلى بلاده؛ فقامت الحكومة البريطانية بإرسال قواتها على وجه السرعة إلى الكويت ونشرها بشكل واسع النطاق على الحدود العراقية الكويتية؛ لضمان سلامة الأراضي الكويتية، ولا سيما مع انتشار الأنباء عن حشد العراق لقواته في مدينة البصرة على بعد (40) ميلا من حدود الكويت، وقد قدرت بعض المصادر تعداد القوات البريطانية التي تم إرسالها إلى الكويت ما بين (1-10) تموز ب(7000) جندي بريطاني، بالإضافة إلى عدد من القطع الحربية وحاملات الطائرات، وقد انتشرت هذه القوات على طول الحدود الشمالية للكويت.

ورغم الاحتجاجات العراقية شديدة اللهجة تجاه الخطوة البريطانية، واستياء بعض الأقطار العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة، إلا أن التصريحات والبيانات الرسمية البريطانية والكويتية أكدت أن نشر القوات البريطانية على الأراضي الكويتية له ما يسوغه، فقد بينت وزارة الخارجية البريطانية أن هذا الإجراء جاء استنادا إلى الفقرة الرابعة من الاتفاقية المعقودة بين الطرفين البريطاني والكويتي في (19 حزيران عام 1961)، والتي تتيح للكويت طلب المساعدة العسكرية من حكومة بريطانيا في حال تعرض أمن الكويت لأي تهديد.

كما لعبت بريطانيا دورا على الصعيد السياسي في أروقة مجلس الأمن، فقد أيّد المندوب البريطاني (باتريك دين) الشكوى التي تقدمت بها حكومة الكويت إلى مجلس الأمن في 1 تموز من العام نفسه؛ لبحث ما وصفته الكويت بالتهديدات العراقية، مؤكدا ان بلاده تمتلك معلومات استخبارية سرية عن وجود حشود عراقية عسكرية ضخمة قرب الحدود الكويتية، كما تقدم المندوب البريطاني بمشروع قرار إلى مجلس الأمن دعا فيه جميع الدول إلى احترام سيادة واستقلال الكويت؛ لكن المشروع فشل على يد مندوب الاتحاد السوفييتي الذي استخدم حق النقض (الفيتو)؛ لعدم احتواءه على صيغة واضحة حول سحب القوات البريطانية من الكويت.

ومع فشل مجلس الأمن في إيجاد حل للأزمة، انتقل ملف الأزمة بين العراق والكويت إلى جامعة الدول العربية، حيث عقدت عدة جلسات انتهت باعتراف مجلس جامعة الدول العربية باستقلال الكويت، وقبولها عضوا في جامعة الدول العربية، كما وقع حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح في 12 آب مع الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة على انضمام الكويت إلى اتفاقية الدفاع العربي المشترك، تلاه توقيع اتفاقية تشكيل قوات عسكرية عربية عرفت باسم " قوات أمن جامعة الدول العربية" لتحل محل القوات البريطانية في الكويت، مما مهد الطريق للبدء في سحب القوات

البريطانية، والذي اكتمل في 10 تشرين الأول عام 1961.

ويمكن الاستنتاج أنّ تدخل الحكومة البريطانية وعلى الصعيدين العسكري والسياسي ساهم إلى حد كبير في حماية الكويت من التهديدات العراقية، وتراجع حدة التصريحات العراقية حول ضم الكويت بالقوة، ويمكن تفسير ردة الفعل البريطانية بأرسال قوات كبيرة، والطريقة الاستعراضية التي تم فيها الإعداد لإنزال القوات البريطانية على دفعات برغبة بريطانيا بإرسال رسائل عسكرية مفادها أنّها مازالت لاعبا رئيسا في منطقة الخليج العربي، ولاسيّما بعد انحسار النفوذ البريطاني في مناطق أخرى، مثل مصر، والسودان بعد قيام انقلاب تموز عام 1952م، وفشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، بالإضافة إلى خسارة نفوذها في العراق على إثر قيام ثورة 14 تموز عام 1958، علاوة على خشية بريطانيا على امتيازاتها في الكويت؛ حيث قدرت الدراسات أنّ الكويت كانت تزود بريطانيا بما يقارب من (40) % من احتياجاتها النفطية؛ حيث كانت الكويت رابع أكبر منتج للنفط في العالم آنذاك.

المصادر والمراجع

أسيري، ع. (1993). *الكويت في السياسة الدولية المعاصرة*. (ط2).

بشارة، ع. (2019). *حروب الكويت الدبلوماسية 1961-1963*. (ط1). الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الجعافرة، إ. (2013). العلاقات السياسية السعودية العراقية ما بين عامي 1985-1961. *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات*، 28 (3)، 21-144.

حافظ، ز. (2010). *مذكرات شاهد على ثلاثة عهود من حكم العراق*. الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع.

الحمداني، ق. (2008). *السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958- 8 شباط 1963*. مصر: مكتبة مدبولي.

خليفوه، ع. (د.ت). *عقدة الضم وأزمة قاسم عام 1961 م (دراسة تحليلية وثائقية عسكرية)*.

الدوسري، ف. (2013). *الأزمات الكويتية – العراقية (1922-1961)*. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

دوكاس، م. (1973). *أزمة الكويت: العلاقات الكويتية – العراقية 1961-1963*. لبنان: دار النهار.

الزبيدي، ل. (1981). *ثورة 14 تموز1958 في العراق*. (ط2). العراق: مكتبة اليقظة العربية.

الصالح، ع. (2023). مقابلة عبر الهاتف وبرنامج واتساب، الاردن، بتاريخ 26 نيسان 2023م.

الطناحي، م. (2011). *النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار 1911-1990*. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

العازمي، ا. (د.ت). جذور الخلاف الحدودي بين الكويت والعراق (1899-1960). *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية*، 4(37)، 1450-1501.

العتيبي، س. (2008). الموقف البريطاني من التهديد العراقي للكويت في عهد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم عام 1961م من خلال وثائق الأرشيف البريطاني. *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، 26(103)، 22، 28، 29.

العنزي، م. (2001). *تاريخ العلاقات السياسية بين العراق والكويت*. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

فطين، ع. (2005). أزمة الحدود العراقية الكويتية من استقلال الكويت حتى انضمامها للأمم المتحدة 1961-1963. *المجلة التاريخية المصرية*، (42)، 434 – 453.

مضابط الاجتماع العادي وغير العادي (35) لمجلس جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة، 1961، ص 37-39.

النفيسي، ع. (2012). *الكويت الرأي الآخر*. الكويت: مكتبة آفاق.

وثائق الأمم المتحدة، تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة 16 تموز 1960- 15 تموز 1961، الدورة (16)، ملحق (2)، الوثائق الرسمية (ج ع/4867)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1962، 219).

الصحف: صحيفة الأهرام (القاهرة)، الأعداد المستخدمة: (27280،27226،27225،27236،27332،27331،27229،27225،27219).

صحيفة المنار (القدس)، الأعداد المستخدمة: (320، 326).

صحيفة المواطن (بغداد)، الأعداد المستخدمة: (44،38، 43).

صحيفة الوحدة (دمشق)، العدد المستخدم (767)..

References

Bismarck, H. (2009). The Kuwait Crisis of 1961 and its Consequences for Great Britain's Persian Gulf Policy. *British scholar*, 2(1), 80-83.

British and Foreign State Papers1961- 1962 (1968), Vol. (166), London: Great Britain Foreign and Commonwealth Office.

C.I.A, central intelligence bulletin, Daily brief, 30 June 1961, p.1.

C.I.A, past and present problems of Iraq's boundaries with Kuwait and Saudi Arabia, Aug 1975, p.2.

C.I.A, Secret Memorandum, subject aftermath of Kuwait crisis, No. (41-61), 28 July 1961, p.2.

F.O 1097/61, Telegram from F.O to Kuwait, No. (409), 2 9June 1961.

F.O, 1016/719, Telegram from Kuwait (Richmond) To F.O, No. (336), 30 June 1961.

F.O, 1097/61, Telegram from Kuwait to F.O, No. (350), 2 July 1961

F.O, 371/ 156833, Telegram from Kuwait to F.O, 21 June 1961.

F.O, 371/ 156846, Telegram from Baghdad to F.O, No. (655), 25 June 1961.

F.O, 371/ 156874, From Kuwait (Richmond) to F.O, 30 June 1961.

F.O, 371/ 156874, Telegram from British Embassy in Baghdad to F.O, 29 July 1961.

F.O, 371/ 156874, Telegram From F.O To British Mission, No. (2536), 1 July 1961

F.O, 371/ 156874, Telegram from Kuwait to F.O, 30 June 1961.

F.O, 371/148948, Report from J. Richmond to F.O, 26 Sep 1961.

F.O, 371/157396 Telegram from Cairo to F.O, No. (713), 13 July 1961, p260.

Foreign Relations of the United States, "near east 1961-1962", (1994), Vol. (17), edited by: Nina J. Noring, Washington: United States Government Printing Office.

F.R.U.S, Circular telegram from Department Of state to certain Consular and Diplomatic Posts, No. (75), 30 June 1961.

F.R.U.S, edition note No. (73), (N.D).

F.R.U.S, Memorandum from Robert B. Elwood of the Bureau of Intelligence and Research to the Director of the Office of Near Eastern Affairs (Strong), No. (66), 26 June 1961.

F.R.U.S, Memorandum from Robert B. Elwood of the Bureau of Intelligence and Research to the Director of the Office of Near Eastern Affairs, No. (66), 26 June 1961.

F.R.U.S, Message from Foreign secretary Home to secretary of state Rusk, No. (72), 29 June 1961.

F.R.U.S, Message from The National security Council Executive secretary To the President Military, No. (76) 30 June 1961.

The Iraq- Kuwait Dispute (1994), Vol. (6), oxford, edited by Richard Schofield:

I.K.D, Secret Telegram from F.O to Kuwait No. (271), 26 June 1961, p.529.

I.K.D, Secret Telegram from F.O to Kuwait No. (378), 27 June 1961, p.534.

I.K.D, Secret Telegram from Kuwait to F.O No. (273), 26 June 1961, p.531.

I.K.D, Telegram From New York Mission To F.O, No. (1075), 2 July 1961, p.553.

I.K.D, Telegram from New York Mission To F.O, No. (1075), 2 July 1961, p.554.

I.K.D, Telegram from New York Mission to F.O, No. (1075), 2 July 1961, p.555.

I.K.D, Telegram from New York Mission to F.O, No. (1099), 6 July 1961, p.573.

I.K.D, Telegram from New York Mission to F.O, No. (1117), 8 July 1961, pp.581-582.

I.K.D, Telegram from New York Mission to F.O, No. (1125), 10 July 1961, p.586.

I.K.D, Telegram from New York to F.O, No. (1120), 8 July 1961, p.585.

Shwadran, A. (1962). *The Kuwait incident, Middle east affairs*. New York: council of middle east affairs.

Yearbook of the United *Nations,1961*, The united nation: New York.